خلال ندوة جمعية المحامين الكويتية بعنوان "ماذا بعد الإحالة للمحكمة الدستورية"؟

الدلال: الحكومة تستغل الفراغ الدستوري لتعديل الدوائر

رياض الصانع ومحمد الدلال يتوسطهما عريف الندوة (متين غوزال)

قال عضو مجلس الأمة (المبطل) المحامي محمد الدلال: نعيش حاليا حالة من الشلل، وليس فيها وضوح في الجانب الدستوري والقانوني، فالبلد مشلولة، ولا توجد حكومة ولا مجلس يؤدون دورهم، ولا نلوم من يتساءل دائما عن الوضع بعد صدور حكم المحكمة الدستورية! جاء ذلك في الندوة التي أقيمت مساء اول من امس في جمعية المحامين الكويتية بعنوان «ماذا بعد الإحالة للمحكمة الدستورية؟»، لافتا إلى أن الحكومة استغلت هذا الفراغ من خلال تعديل الدوائر.

وزاد الدلال: قانون الانتخابات يوضع في الأنظمة الديموقراطية بهدف إشراك المواطن في القرار، مشيرا إلى أن المجالس السابقة كانت عبارة عن حدائق، فمن كل بستان زهرة، ولم تكن هناك رؤية واضحة لها.

وأضاف: نحن لا نعرف الحكم الذي ستصدره المحكمة الدستورية، وربما قد تقضي برفض الطعن بالدوائر الخمس، مضيفا: الشعب الكويتي حر يمكن أن يختار «حدس» هذه المرة، وممكن أن يسقطها في انتخابات قادمة، وهو أمر بالنسبة لجميع الطوائف والتيارات ولا يقتصر على «حدس».

وأوضح أن قانون المحكمة الدستورية يتطلب أنه في حال حكم بعدم دستورية، فإنه يجب أن تكون هناك منازعة بين طرفين، لافتا إلى أن هذه الجزئية تشير إلى احتمالية ذهاب المحكمة لعدم الاختصاص، وقد يؤدي ذلك إلى تحريك مجلس 2012 حتى تتم مناقشة الدوائر من جديد.

وأشار إلى أن الحكومة قدمت الطعن على الدوائر الخمس، ولم تقدم طعنا على نظام المجلس البلدي، مشيرا إلى أن ما يسري على الدوائر الخمس، يسري كذلك على المجلس البلدي، مؤكدا في الوقت نفسه أن ذلك يعتبر مأخذا على الحكومة.

وأضاف المحامي رياض الصانع ان الانتخابات الأخيرة والتي عشناها تمثلت في انتشار الفتنة، وقد صاحب الانتخابات كذب وتضليل، وساهم ذلك في إبراز نواب طائفيين نجحوا على هذا الأساس.

وتابع: بعد ذلك أصبح لدى النواب العنترية، وقد تركوا الشأن الداخلي واخذوا يتحدثون عن دول أخرى، ومن ثم دخلنا إلى ضرب القضاء من قبل البعض، وراح ضحية ذلك المرشحون المعتدلون، ونجح بدلا منهم أصحاب الطرح الطائفي.

وأضاف: أتمنى ان تجري الانتخابات القادمة بنظام القوائم، حيث ان ذلك قد يعدل الأمر، فالتقسيم الطائفي والقبلي سيضيع البلد، وما يحدث أمر خطير يتمثل في ضرب القضاء.

وتابع: عندما يتدخل المجلس في تعيين أعضاء المحكمة الدستورية، ويطلب تعيين 3 من المجلس، فهذا ضرب لبيت العدالة، وأرى أنه لا يجوز أن يأخذ المجلس المحكمة الدستورية ويلغي حقها في التعبير وحقها في الطعون الانتخابية، ولهذا فإنه لا يجوز المساس بالقضاء، وحتى لو تم إقرار ذلك بقانون، فإن هذا القانون غير دستوري، لافتا إلى مطالب نواب والذين يريدون تحويل ما جاء بالدستور من دولة مدنية إلى دولة دينية، مؤكدا أننا في دولة مدنية، والقضاء ملزم بمراقبة القوانين، وليس العكس حسب عرق أو جنس أو دين، ولا يوجد أحد يستطيع أن يهيمن على الدولة.

● ناصر الوقيت

الوعلان يطالب وزير التربية بمنع التدخلات لإعادة مقابلات مديري المناطق التعليمية

طالب النائب مبارك الوعلان وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف باعتماد النتائج النهائية التي أسفرت عنها مقابلات اللجان المختصة لاختيار مديري التعليم في المناطق والإدارات التعليمية التابعة لوزارة التربية، والتي انتهت أعمالها بالفعل، محذرا من تدخلات بعض المتنفذين وممارستهم ضغوطا لإعادة بعض المقابلات لصالح محسوبين عليهم.

وقال النائب مبارك الوعلان في تصريح صحافي بهذه المناسبة: «نطالب وزير التربية ووزير التعليم العالي الأخ د.نايف الحجرف بانتهاج الموضوعية والشفافية التامة في التعامل مع النتائج التي أسفرت عنها مقابلات اللجان المختصة لاختيار مديري التعليم في المناطق والإدارات التعليمية التابعة بوزارة التربية، واعتماد الأسماء التي اجتازت بنجاح هذه المقابلات، بما يضمن تبوؤ الكفاءات والكوادر الوطنية مكانها المناسب على النحو الذي يحقق النهوض المبتغى للعملية التعليمية وتطوير منظومتها الإدارية والفنية، ورفع مستوى وجودة مخرجاتها إلى سوق العمل».

وحذر النائب الوعلان من وجود محاولات من قبل بعض المتنفذين لممارسة ضغوط على وزير التربية لإعادة المقابلات من أجل تمرير بعض الأسماء المحسوبة عليهم والتي تفتقد الكفاءة والشروط الموضوعية لتولي المناصب القيادية، والذين لم يجتازوا المقابلات التي أجرتها لجان مختصة من وزارة التربية ضمت في عضويتها خبراء ومختصين ذوي خبرة ومشهود لهم بالنزاهة والحيادية والحرص على المصلحة العامة.

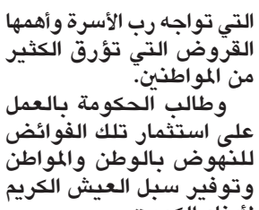
مبارك الوعلان

المطر يعاود استقبال رواد ديوانه كل ثلاثاء

يعاود عضو مجلس 2012 المبطل د.حمد المطر استقبال رواد ديوانيته كل ثلاثاء في ديوانه الكائن في القادسية ق6 ش68 م10.

د.حمد المطر

مع عدم حدوث اختلال بين السكان

خبراء دستوريون لـ «الأنباء»: الإخلال بمبدأ المساواة بين الدوائر واضح ومن حق المشرّع تقسيم المناطق كما يشاء

د. محمد الفيلي

د. ابراهيم الحمود

الفيلي: التباين حاد بما يسمح بالاعتقاد أن المحكمة منطقياً ستذهب لإقرار إخلال هذا التقسيم بمبدأ المساواة من حيث الوزن التصويتي للمواطنين

الحمود: تقسيم الكويت إلى 5 دوائر لا توجد فيه شبهة عدم دستورية ولكن من الأفضل من الناحية الدستورية أن يحدث تعديل دستوري ويتم رفع عدد أعضاء مجلس الأمة

قال أستاذ القانون العام والدستوري بكلية الحقوق بجامعة الكويت د.إبراهيم الحمود في تصريح خاص لـ «الأنباء»: ستشهد المحكمة الدستورية غدا أولى جلسات النظر في الطعن المقدم من الحكومة بعدم دستورية نظام الدوائر الخمس والإشكالية انه لا تبدو وجود منازعة حقيقية فهو مجرد طعن مقدم من الحكومة بالطعن في عدم دستورية الدوائر الخمس وفي المقابل لا توجد جهة موجودة تدافع عن القانون، فمجلس امة 2009 لن يدافع عن الخمس دوائر كما ان الأغلبية لن تحضر نيابة عن مجلس 2009 فبالتالي ستبقي الحكومة منفردة في الساحة.

وتابع الحمود قائلا: كما ان هناك تشكيكاً من الناحية الدستورية في إمكانية نظر المحكمة الدستورية في ذلك الطعن فالمادة 173 صريحة وتنص على ان المحكمة الدستورية مختصة بالنظر في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين والمراسيم بالقوانين واللوائح، وكما ذكرت سلفا لا توجد منازعة حتى تنظر بها المحكمة الدستورية.

وأشار الحمود الى ان قانون الدوائر الانتخابية يتكون من 4 مواد، المادة الاولى تتحدث عن تقسيم الكويت الى 5 دوائر والمادة الثانية تختص بطريقة الانتخاب عن طريق 4 أصوات من ضمن العشرة لكل دائرة وبالتالي فالمادة الثانية واضحة ولا توجد بها مثالب عدم دستورية فمن حق الشخص ان يختار جزءا من الأشخاص الذين يمثلون الدائرة ولا يمكن ان نجعل كل شخص يختار 10 أشخاص حتى لا تختل العملية التمثيلية فستكون هناك تجمعات أمام الاشخاص وبالتالي لن تكون هناك مساواة، فمن الطبيعي ان نجعل كل ناخب يختار جزءا من المجموعة الخاصة بدائرته.

متابعا: اما بالنسبة لتقسيمة الدوائر الخمس وشبهة عدم الدستورية فإنه لاشك ان للمشرع الحق في تقسيم المناطق كما يشاء، ولكن مع عدم حدوث اي اختلال بين السكان فلابد ان يكون هناك تجانس فعلى سبيل المثال قد تصل نسبة زيادة عدد الناخبين في إحدى الدوائر عن الدائرة الأخرى بحوالي 100٪ فليس من المنطقي ان يختار ناخبو الدائرة الخامسة 10 أشخاص وعددهم يقارب على 100 ألف ناخب في حين ان دائرة اخرى قد لا يزيد عدد ناخبيها على 50 ألف ناخب ولكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار ان المتعارف عليه في الانتخابات ان الأصل هو تمثيل الناخبين من ناحية وتمثيل المناطق من ناحية اخرى فمن حق المناطق ان تمثل.

وزاد الحمود قائلا: يوجد في الكويت مجلس واحد فقط في حين ان هناك دولا اخرى لديها مجلسان والمجلس الثاني يمثل الأراضي وإنما في الكويت هناك مجلس يمثل الناخبين فقط والأراضي غير ممثلة ومن حق المناطق ان تمثل كونها جزءا من الدولة.

كما اننا عندما نقسم الدوائر الانتخابية لابد ان نأخذ بعين الاعتبار ان يكون هناك تجانس وعلى المشرع ان يحرص على قرب المناطق الجغرافية بعضها البعض عند تقسيم الدوائر الانتخابية وايضا قرب الناخبين بعضهم البعض من حيث تركيبتهم، فعضو مجلس الأمة يمثل الأمة بأسرها ولكنه يمثل ايضا منطقة جغرافية ومجموعة من الناخبين وهذه هي فلسفة الانتخابات.

وأشار الحمود الى ان تقسيم الكويت الى 5 دوائر من وجهة نظره لا توجد به شبهة عدم دستورية ولكن من الأفضل من الناحية الدستورية ان يحدث تعديل دستوري ويتم رفع عدد اعضاء مجلس الأمة.

مضيفا: لابد من رفع عدد اعضاء مجلس الأمة والمحدد حاليا بـ 50 عضوا، ويتم وضعه في اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ومن ثم يكون إجباريا على المشرع من خلال القانون ان يعاد تشكيل الدوائر في كل فترة زمنية حتى يحدث توازن بين الدوائر والتركيبة السكانية.

وأوضح الحمود قائلا: الحكومة حاليا تريد تعديل الدوائر حتى يحدث توازن بين عدد السكان في كل دائرة، والسؤال هنا ماذا ستفعل الحكومة بعد 4 سنوات فبالتأكيد هناك مناطق سيزداد عدد السكان فيها عن مناطق اخرى، لاسيما ان عدد المواليد في المناطق الخارجية يفوق عددهم في المناطق الداخلية، مطالبا بأن تكون هناك مرونة عن طريق زيادة عدد اعضاء مجلس الأمة في كل فترة زمنية يتم تحديدها والاتفاق عليها بما يتناسب مع عدد السكان، مشيرا الى ان هذا الأمر موجود في دستور 23 المصري وموجود في بعض الولايات الأميركية وأيضا في الانتخابات الرئاسية الأميركية بأن يزيد عدد الممثلين تماشيا مع الزيادة السكانية بل وتحرص الإدارة الأميركية على تعديل القوانين قبيل عقد الانتخابات.

واستطرد الحمود قائلا: وإذا أقرت المحكمة الدستورية عدم دستورية المادة الأولى فذلك سيترتب عليه عدم دستورية القانون برمته ولكن الإشكالية الرئيسية أننا سنترك للحكومة تعديل القوانين وإنشاء قوانين بدوائر وهذا سيجعل الحكومة متحكمة في الدوائر الانتخابية بما يخالف نص المادة 81 بأن الدوائر الانتخابية تحدد بقانون وما ستفعله الحكومة سيجعل تحديد الدوائر الانتخابية بناء على مراسيم بقوانين على خلاف الأصل، وفي رأيي انه من الأفضل الحكم بعدم قبول الطعن وأدعو الحكومة لحل مجلس 2009 والدعوة لانتخابات جديدة ومن ثم فإن المجلس الجديد باعتباره المسؤول عن التشريع هو الذي يقرر استمرار نظام الدوائر الخمس او تعديله.

ومن ناحيته قال أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة الكويت والخبير الدستوري د.محمد الفيلي في تصريح خاص لـ«الأنباء»: ان غدا هو أول انعقاد لاجتماع المحكمة الدستورية للنظر بالطعن المقدم من الحكومة بخصوص عدم دستورية نظام الدوائر الخمس ومن المنطقي ان تخطر المحكمة الدستورية مجلس الأمة بالمنازعة ومن الممكن ان تحدد ميعادا لتقديم الأوراق بالإضافة الى انها قد تقبل مذكرات إضافية من الحكومة في جلسة «الغد» كما انه من الممكن ان تحدد في هذه الجلسة ميعادا نهائيا لتقديم المذكرة.

وقال الفيلي: نحن أمام اجتماع للمحكمة تقرر به إدارة المنازعة الدستورية والخطوات المتوقعة انها ستخطر مجلس الأمة ليقدم رأيه في الموضوع ومن الممكن ان تحدد ميعادا من خلاله يلزم على المجلس تقديم مذكراتها.

متابعا: ومن الناحية الفنية فهناك طعن واحد أمام المحكمة الدستورية ولكنه مكون من شقين، الأول خاص بإخلال قانون الدوائر بمبدأ المساواة في الوزن التصويتي فهناك دوائر حجمها اكبر من دوائر أخرى على النحو الذي يخل بالوزن التصويتي للمواطنين في الدوائر والشق الثاني خاص باقتصار اختيار المواطن في الدائرة على اربعة مقاعد من عشرة يخل بسلامة تمثيل العضو لمجموع إرادة الأمة، ومن ثم فهي لابد ان تتعامل مع الطعن بشقيه.

وذكر الفيلي ان من وجهة نظره ان الإخلال بمبدأ المساواة واضح لأنه من الممكن ان نقول ان التسعة قريبة من العشرة والثمانية قريبة من العشرة ولكن من الصعب ان نقول ان العشرة قريبة من العشرين، وبالتالي فان التباين حاد بما يسمح بالاعتقاد ان المحكمة منطقيا ستذهب لإقرار إخلال هذا التقسيم بمبدأ المساواة من حيث الوزن التصويتي للمواطنين.

مضيفا: ونحن نعلم ان نظام الدوائر لا يسمح بمساواة دقيقة لانه لا يمكن ان نضع دوائر كل منها يضم عددا متماثلا من الناخبين مع الدوائر الأخرى فيجب ان يكون هناك تباين ولكن لا يجوز ان يكون التباين حادا، وبالنسبة للشق الثاني من الطعن فعندما يختار الناخب 4 مقاعد والدائرة بها 10 لن يكون العضو ممثلا لكامل إرادة الأمة ومن وجهة نظري فان هذا الشق من الطعن غير متحقق لأننا لو أردنا ان نأخذ بهذه الفكرة لتوجب ان يختار كل ناخب جميع أعضاء مجلس الأمة بينما نظام الدوائر لا يسمح للناخب بأن يختار كل أعضاء مجلس الأمة فالناخب يختار دائما بعض أعضاء مجلس الأمة.

ولفت الفيلي الى ان مبدأ تمثيل العضو لكامل إرادة الأمة أتى للحفاظ على فكرة وحدة الدولة، فتاريخيا كان النائب وكيلا للناخب وكانت الوكالة تتضمن شروطا وحتى نزيل ما يترتب على فكرة الوكالة الإلزامية تم تقرير افتراض تمثيل العضو لكل الأمة حتى لا يأتي ممثلا لمن وكله وبالتالي فانه تاريخيا هذا المبدأ غير مرتبط بهذه الممارسة.

وزاد: وفي النهاية فالأمر بيد المحكمة الدستورية وهي التي تصدر حكمها ويستطيع الفقه ان يتوقع ويدرس كما يشاء ولكن لا نستطيع ان نراهن على حكم المحكمة، ما يمكنه فعله فقط هو إبداء وجهة النظر الفقهية ولكن لا يملك احد منا ان يقرر ويجزم بأن حكم المحكمة «سوف يكون كذا وكذا» ولكننا نستطيع ان نقول «من الأرجح».

● آلاء خليفة

الحويلة: يجب استثمار الفوائض بالميزانية للنهوض بالوطن والمواطن

ناشد نائب مجلس الأمة السابق د.محمد الحويلة الحكومة بضرورة استغلال الفوائض المالية للسنة المالية 2011ـ2012 لتطوير المرافق الحيوية بالدولة والنهوض بها بما يحقق الرفاه للمواطن.

ولفت الحويلة الى ان الفائض الفعلي في ميزانية السنة المالية 2011ـ2012 بلغ 10,205 مليارات دينار على أساس سعر 60 دولارا للبرميل النفط، مشيرا الى ضرورة استثمار ذلك الفائض بوضع خطط استثنائية للنهوض بالمرافق الحيوية وتطويرها، لافتا الى ضرورة توجيه تلك الفوائض لتطوير البنية التحتية وتطوير قطاعات الصحة ببناء مستشفيات جديدة مع ضرورة التركيز على الخدمات الصحية التي من شأنها أن تخدم المواطن لأن صحته أغلى ما يملك، كذلك العمل على تخفيف الضغط عن المستشفيات الحالية.

وأكد الحويلة ان قطاع التعليم والنهوض بالمستوى التعليمي من الأولويات التي يجب أن يكون لها نصيب من تلك الفوائض.

وأشار الحويلة الى ان توجيه تلك الفوائض لقطاع الإسكان سيعمل على إيجاد الحلول للمشاكل الإسكانية والعمل على تخفيف الطلبات الإسكانية المتكدسة منذ سنوات.

وذكر الحويلة ان توفير الأمن الاجتماعي والمعيشي للأسر الكويتية من الأولويات التي يجب أن توجه لها تلك الفوائض المالية حتى يتم القضاء على أهم المشكلات التي تواجه رب الأسرة وأهمها القروض التي تؤرق الكثير من المواطنين.

وطالب الحكومة بالعمل على استثمار تلك الفوائض للنهوض بالوطن والمواطن وتوفير سبل العيش الكريم لأبناء الكويت.

د.محمد الحويلة

الشايع: سفارتنا في الأردن ترفض دفع التأمين الصحي لطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة

قال عضو مجلس 2012 المبطل شايع الشايع انه استمع الى معاناة أحد الطلبة الكويتيين الدارسين بإحدى المدارس الأردنية والابن يعتبر من ذوي الاحتياجات الخاصة، مضيفا أن السفارة ترفض دفع التأمين الصحي لهم وكذلك ترفض وزارة الشؤون دفع رسومهم الدراسية.

وطالب الشايع الوزراء المعنيين بهذا الشأن بحل هذه القضية المهمة التي قد تضر بأبناء الكويت وتهدد مستقبلهم وهذا لا ما نتمناه.

شايع الشايع

جمعية الصباحية التعاونية

إعلان

تعلن جمعية الصباحية التعاونية عن رغبتها في التعاقد مع :

شركة / مؤسسة أمن وحراسة

فعلى السادة الراغبين من ذوي الاختصاص الحضور إلى مبنى إدارة الجمعية في منطقة الصباحية - قطعة (5) - قسم (سكرتارية مجلس الإدارة) لاستلام كراسة الشروط مقابل ثلاثين ديناراً كويتياً غير قابلة للرد لكل شركة أو مؤسسة وتقديم عروض الأسعار في الظرف المغلق وذلك اعتباراً من يوم (الثلاثاء) الموافق 2012/9/4 م وحتى يوم (الثلاثاء) الموافق 2012/9/11 خلال مواعيد الدوام الرسمية من الساعة 7:30 صباحاً وحتى الساعة 3:00 عصراً عدا يوم الخميس حتى الساعة 2:00 بعد الظهر وللجمعية الحق في رفض أي عطاء دون إبداء الأسباب.

للاستفسار : فاكس ومباشر : 23620781 - بدالة : 23620500 داخلي 17 - 18 - 60

مجلس الإدارة